الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/520
11 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٤ من جدول الأعمال
تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد
للتنمية في افريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٢/٤٩، طلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويأتي هذا التقرير، الذي يتكون من فرعين يتضمن الأول معلومات أساسية، والثاني الاجراءات المتخذة من جانب الأطراف المعنية، استجابة لهذا الطلب.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - وفقا للفقرة ٣٥ من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق الثاني)، أحال الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا من إعداد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه (A/48/335، المرفق و Add.1 و 2). وقد أوصى ذلك التقرير بإنشاء مرفق للتنويع لتمويل المرحلة التمهيدية من مشاريع وبرامج التنويع، وانشاء مجالس وطنية للتنويع على المستوى القطري.

٣ - وبغية مواصلة دراسة المقترحات السالفة الذكر، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٤/٤٨، الى الأمين العام أن يعد وثائق المعلومات الأساسية اللازمة لإجراء مشاورات مكثفة تشترك فيها الدول المعنية والمهتمة بالاضافة الى المؤسسات المالية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد تضمن تقرير ثان، معنون "مسائل تنويع الاقتصادات الافريقية، وبالتحديد إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية" (A/48/914)، شرحا وإسهابا لجوانب معينة من المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأول.

٤ - وفي الدورة التاسعة والأربعين، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٢/٤٩ الذي سلمت فيه بالحاجة الملحة الى مواجهة المشاكل التي تنفرد بها الدول الأفريقية في جهودها الرامية الى تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على عدد قليل من السلع الأساسية الأولية. وبصورة أكثر تحديدا، قررت الجمعية العامة في الفقرات ١٢ و ١٦ و ١٨ من قرارها ١٤٢/٤٩ ما يلي:

(أ) أن تدعو الدول المشتركة في صندوق التنمية الافريقي الموجود في مصرف التنمية الافريقي، إلى إيلاء اهتمام خاص لتنويع السلع الأساسية الأفريقية بغية الاسراع بهذه العملية، وأن تدعوها الى النظر بصفة عاجلة في تقديم اسهام خاص أولي كاف لتمويل المرحلة التمهيدية من مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الأفريقية؛

(ب) أن تطلب الى الأمين العام ضمان قيام فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بمنح أولوية عليا للنظر في تنويع الاقتصادات الافريقية وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها في هذا الميدان المؤسسات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وأن تدعو فرقة العمل الى اتاحة الخدمات الاستشارية لمصرف التنمية الافريقي فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتنويع السلع الأساسية الافريقية؛

(ج) أن تدعو مصرف التنمية الافريقي الى إعداد مجموعة من المعايير لتحديد مشاريع التنويع والى تقديم أية مساعدة أخرى حسب الاقتضاء.

ثالثا - الاجراءات التي اتخذتها الأطراف المعنية

ألف - الاجراء الذي اتخذه مصرف التنمية الافريقي

٥ - بغية كفالة قيام البلدان المانحة المشاركة في صندوق التنمية الافريقي الموجود في مصرف التنمية الافريقي باتخاذ خطوات لتقديم الاسهام الخاص المطلوب، دعت الأمم المتحدة مصرف التنمية الافريقي الى إعداد مجموعة من المعايير لتحديد مشاريع التنويع والى تقديم أية مساعدة أخرى حسب الاقتضاء. واستجابة لذلك، أوضح مصرف التنمية الافريقي ما يلي:

(أ) إن المشاورات المتعلقة بتغذية صندوق التنمية الافريقي ما زالت جارية وما زالت هناك مسائل كثيرة، بما في ذلك مستوى التغذية، لم تتم تسويتها بعد. لذلك فإنه من الملائم أن يطرح الاجتماع المقبل المتعلق بتغذية الصندوق مسألة تقديم الدول المشاركة لإسهام خاص لتمويل المرحلة التمهيدية لمشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان المؤهلة للاستفادة من صندوق التنمية الافريقي. كما أوصي بأن تدرج بالتحديد في التقرير النهائي لممثلي الدول المشاركة في الصندوق، إذا سمحت الموارد بذلك، مسألة تنويع السلع الأساسية في برنامج الاقراض السابع لصندوق التنمية الافريقي؛

(ب) رحب بدعوة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والتابعة للأمم المتحدة بأن تتيح للمصرف خدماتها الاستشارية بشأن المسائل المتصلة بتنوع السلع الأساسية. ويمكن أن تكون هذه المساعدة مفيدة بوجه خاص لا بالنسبة لمشاريع التنويع ذاتها فحسب؛ بل أيضا بالنسبة للنطاق الأوسع لإقراض مجموعة المصرف، ولا سيما في مجالي الزراعة والصناعات الزراعية؛

(ج) اتفق بقوة مع الرأي القائل بأن تنفيذ برنامج للتنويع تنفيذا ناجحا يقتضي وضع معايير ملائمة لتحديد المشاريع المناسبة. كما أعرب مصرف التنمية الأفريقي عن استعداده لإنشاء آليات لإعداد هذه المعايير بالتعاون مع مؤسسات أخرى، وطنية ودولية، بغية إعطاء دفعة لهذه المبادرة.

٦ - وكرر مصرف التنمية الأفريقي التأكيد على رأي مفاده أن إنشاء مجالس وطنية للتنويع يمثل مبادرة هامة جديرة بأن تحظى بتأييد دولي واسع. وكان هناك ترحيب بمشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك وحدة تنمية القطاع الخاص التابعة للمصرف، مشاركة وثيقة في تصميم وتنفيذ عملية التنويع. وينبغي أن يقوم مصرف التنمية الأفريقي، من جانبه، بإعداد بنية أساسية ملائمة لإنشاء المرفق.

باء - الإجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة

٧ - اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بإجراء للمتابعة في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وهذه الخطة تجعل مسألة تنويع الاقتصادات الأفريقية مسألة رئيسية ذات أولوية.

٨ - وقد اختيرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقوم بدور الوكالة الرائدة لبرامج الدعم التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بتنويع الاقتصادات الأفريقية. وتشمل المؤسسات المتعاونة في مختلف البرامج ما يلي:

(أ) تحديد السياسات الوطنية المؤدية إلى التنويع: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، منظمة الوحدة الأفريقية؛

(ب) إنشاء صندوق للتنويع للسلع الأساسية الأفريقية: الأونكتاد، منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الدولي، اليونيدو، منظمة الوحدة الأفريقية؛

(ج) حلقات العمل أو الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية المعنية بتعزيز هياكل مشاريع التنويع التي يمكن أن تستفيد من آليات التمويل القائمة وكفالة تطوير هذه المشاريع: البنك الدولي، الأونكتاد، اليونيدو، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة؛

(د) التنويع الموجه نحو الاحتياجات الوطنية ودون الإقليمية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اليونيدو، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

(هـ) بناء القدرات اللازمة لتجهيز الموارد الطبيعية: البنك الدولي، اليونيدو، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩ - وقد عقدت حلقة عمل مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة بشأن تنويع الاقتصادات الأفريقية في ياوندي في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقام بتنظيم الحلقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع حكومة الكاميرون وبدعم من مكتب المنسق الخاص لشؤون افريقيا وأقل البلدان نموا. وركزت المناقشات التي دارت في حلقة العمل، التي اشتركت فيها ستة بلدان أفريقية وكيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات أفريقية دون إقليمية، بوجه خاص، على استراتيجية التنويع، وبيئة التمكين، وآليات تمويل العملية.

١٠ - وأصدرت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) تنويع الاقتصادات الأفريقية هو هدف طويل الأجل يتم تحقيقه في إطار الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية العامة وليس على هيئة تنفيذ عدة مشاريع غير متكاملة. وينبغي تشجيع تطوير المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك، حيثما أمكن، تطوير المؤسسات الأفريقية عبر الوطنية في قطاعات إنتاج وتجهيز وتسويق السلع الأساسية المحلية؛

(ب) إنشاء مرفق خاص لتنويع السلع الأساسية الأفريقية هو مسألة يتعين حلها وينبغي أن يكمل الآليات المتعددة الأطراف التي أنشئت بالفعل. إلا أنه ينبغي أن يعاد النظر في أسلوب إدارته ومستوى الموارد المخصصة له في البداية ، وذلك في ضوء الاحتياجات المعرب عنها. وبالإضافة إلى ذلك، وبدلا من استخدام موارد الصندوق على وجه الحصر لإعداد المشاريع السابقة للاستثمار، يمكن للصندوق أن يستخدم أيضا كصندوق لضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات التنويع الخاصة بها على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(ج) ينبغي أن تقوم مجالس التنويع الوطنية بتنسيق أعمال أصحاب الأنشطة الخاصة بالإضافة إلى قيامها باختيار المشاريع. وينبغي أن ينهي وجود هذه المجالس عندما تصبح الهياكل مثل الغرف التجارية في وضع يسمح لها بتولي هذه المهام.

١١ - وفي إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، ينبغي أن تزيد المؤسسات والوكالات المتخصصة من أنشطتها المتعلقة بتنويع الاقتصادات الافريقية. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الحكومات الافريقية والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية على صياغة استراتيجيات التنويع.

١٢ - وبالإضافة الى التوصيات السالفة الذكر التي أصدرتها حلقة العمل، يوصى بأن تواصل المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تقييم أثر جولة أوروغواي على الاقتصادات الافريقية. واستنادا إلى هذه الدراسات، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تشرع في اتخاذ تدابير لتعزيز تنويع الاقتصادات الافريقية.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الدول الأعضاء

١٣ - بعد انقضاء عام على اتخاذ القرار ١٤٢/٤٩، لم يبدأ بعد تشغيل مرفق التنويع. ومن شأن قيام الدول الأعضاء بتقديم مساهمات أولية خاصة أن ييسر بدء تشغيل المرفق.

١٤ - وينبغي للبلدان الافريقية، لكي تثبت تصميمها على الاضطلاع بعملية التنويع، أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وبمساعدة المؤسسات الدولية، بإعداد استراتيجيات وطنية لتنويع اقتصاداتها. كما ينبغي لها أن تدرج مواضيع وأهداف استراتيجيات التنويع الخاصة بها في خططها الإنمائية القطاعية والاقتصادية والاجتماعية.

- - - - -